



موجز الظرفية أكتوبر 2010

يهدف هذا البلاغ إلى تحليل الوضعية الاقتصادية ببلادنا من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الثاني من سنة 2010، وكذا التقديرات الخاصة بالفصل الثالث و التوقعات بالنسبة للفصل الرابع، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المنذوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المنذوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية المتعلقة بأنشطة المؤسسات الإدارية الأخرى.

- استمرار تحسن القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بوتيرة أكثر اعتدالا
- تباطؤ مرتقب في وتيرة نمو الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب
- الطاقة و الخدمات الأفضل أداءا خلال الفصل الثاني
- ارتفاع طفيف في معدل التضخم الكامن

واصل النشاط الاقتصادي الوطني، دون احتساب الفلاحة، تقدمه بخطي بطيئة شيئا ما خلال الفصل الثاني من 2010، بالمقارنة مع أواخر 2009 وبداية 2010، حيث لم تتجاوز وتيرة نموه 4,9%، على أساس التغير السنوي، مقابل 6,1% خلال الفصل الذي يسبقه. ويعزى هذا التباطؤ، الذي يعكس عودة النشاط إلى منحي أكثر اعتدالا، إلى ضعف ديناميكية أنشطة الصناعة والبناء، بالإضافة إلى تراجع الدعم المستمد من انتعاش أنشطة المعادن.

و من الراجح أن يشهد نمو بعض أنشطة القطاع غير الفلاحي، المرتبطة أساسا بحركة التجارة الدولية، شيئا من التراجع خلال الفصل الثالث من هذه السنة، في ظل ظرفية اقتصادية عالمية اقل مواتاة مما كانت عليه خلال النصف الأول من السنة. غير أن التقديرات توحى، عموما، باستمرار تحسن النشاط الاقتصادي الوطني، دون احتساب الفلاحة، بوتيرة تعادل تقريبا ما تم تسجيله خلال الفصل الثاني. و تتركز هذه التقديرات في معظمها على نتائج بحوث الظرفية الأخيرة، التي أبانت عن توقعات أكثر تفاؤلا للأسر و لأرباب الشركات. باعتبار ذلك، ينتظر أن تحقق القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية زيادة قد تصل إلى 4,8%، خلال الفصل الثالث من 2010، على أساس التغير السنوي، لتشكل بذلك الرافعة الأساسية لنمو الناتج الداخلي الخام، الذي يقدر بـ 2,9% خلال الفترة ذاتها. و تجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تظل محاطة بمجموعة من التقلبات، المتعلقة أساسا بتطور الأنشطة التي تمر بفترة تحول ظرفي، ك بعض الفروع الصناعية.

التعافي الاقتصادي العالمي يسير بخطي بطيئة خلال النصف الثاني من 2010...

عقب زيادة بلغ معدلها 0,8% خلال بداية السنة الجارية، حقق الناتج الداخلي الخام للبلدان المتقدمة ارتفاعا بنحو 0,6% خلال الفصل الثاني من 2010، مدفوعا بالدعم المستمد من الطلب الداخلي. و قد

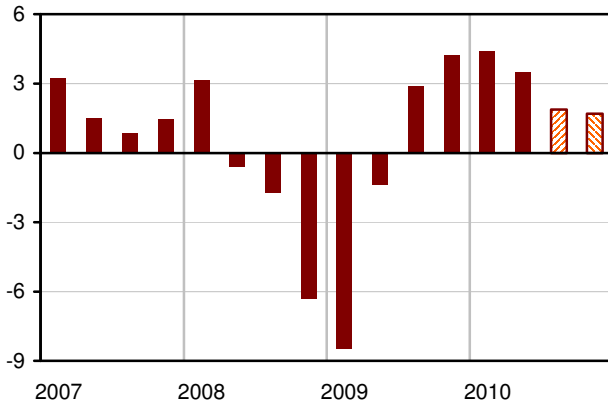


استعادت المبادلات التجارية العالمية شيئاً من توازنها خلال الفترة ذاتها، حيث ارتفعت واردات الاقتصاديات المتقدمة بوتيرة تجاوزت، للمرة الأولى منذ منتصف عام 2009، نظيرتها بالبلدان الصاعدة. بالرغم من ذلك، لا يزال تعافي الاقتصاد العالمي هشاً مادام تزايد الاستثمار في العديد من هذه البلدان لم يترجم بعد إلى تحسن ملموس في فرص التشغيل. و يبدو أن الاقتصاد العالمي يمر بفترة نقاهة، تلت مرحلة الهبوط العميق الذي خلفته تداعيات الأزمة الاقتصادية الأخيرة. غير أن تطوره لم يستقر بعد، بالنظر إلى تضافر مجموعة عوامل من أهمها تباطؤ تكوين المخزون و انتهاء تأثير السياسات العامة الرامية إلى تشجيع الطلب الداخلي وضعف تزايد الدخل المكتسب من الأرباح والأجور. وهو ما تؤكد، في العموم، توقعات مناخ الأعمال بالبلدان المتقدمة، التي أبانت عن تباطؤ مرتقب في كل من المبيعات و الأنشطة، و ذلك بدءاً من الفصل الثالث من 2010. كما ينتظر أن تعرف وتيرة النمو الاقتصادي بهذه البلدان شيئاً من الانكماش، لتستقر في حدود 0,4% و 0,2%، على التوالي، خلال الفصلين الثالث والرابع من هذه السنة. من المتوقع أيضاً أن يفقد النمو الاقتصادي بالبلدان الصاعدة زخمه خلال بقية هذه السنة، مسجلاً عودته نحو منحاه الاتجاهي العام المسجل خلال الخمس سنوات الأخيرة.

و في نفس الوقت، ستظل الضغوط التضخمية محدودة في الغالب، حيث يرجح أن تبقى منخفضة في الاقتصاديات المتقدمة، بسبب الاستخدام غير الكافي للقدرات الإنتاجية، بينما تتوطد شيئاً ما بالبلدان الصاعدة. و تجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط قد شهدت بعض الارتفاع خلال النصف الأول من سنة 2010، لكن مستوياتها ستراجع خلال النصف الثاني من السنة، في ظل توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وما يصاحب ذلك من انكماش في الطلب الموجه نحو المواد الطاقية. و سيعوض هذا التراجع إلى حد ما الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الأساسية الأخرى، لاسيما تلك المتعلقة بالمواد الغذائية. في ظل ذلك، يرجح أن تصل معدلات التضخم بمنطقة الأورو و الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1,9% و 1,5%، على التوالي، في متم السنة الجارية.

تباطؤ مرتقب في الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب بعد استرداد عافيته خلال الفصل الثاني

الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب*
(التغيرات الفصلية ب%)



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

* مؤشر مصحح من التغيرات الموسمية، سنة الأساس 2005 : 100

بالرغم من التقلبات التي تعرفها المبادلات التجارية العالمية، واصل الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب اكتساب المزيد من القوة خلال الفصل الثاني من 2010، حيث حقق زيادة ب3,5%، على أساس التغير الفصلي المصحح من تأثيرات التغيرات الموسمية. و مع أن هذا النمو يظل دون المعدل المسجل خلال بداية هذه السنة، إلا أنه يؤكد انتهاء دورة الركود الحاد الذي عرفه هذا الطلب، مع تجاوز طفيف لمستواه الاتجاهي العام، و ذلك لأول مرة منذ أكثر من سنة ونصف. و من المنتظر أن يواصل الطلب الخارجي



الموجه نحو المغرب توجهه الإيجابي خلال الفصلين الثالث والرابع من عام 2010، بوتيرة أكثر اعتدالا، قد لا تتجاوز 1,9% و 1,7% على التوالي، متأثرا بالتراجع المتوقع في واردات أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة.

وسيستمر، على نفس المنوال، تحسن الصادرات الوطنية، حيث تشير البيانات إلى مواصلة ارتفاعها خلال الفصل الثالث من 2010، بعد زيادة بلغت وتيرتها 9,9%، خلال الفصل الثاني، على أساس التغير الفصلي. وقد ميز هذا التوجه الإيجابي الأخير أغلب المواد المصدرة، باستثناء المنتجات الغذائية التي عرفت تقلصا ملحوظا، متأثرة بانخفاض المبيعات من المواد البحرية و خاصة الأسماك الطازجة والمعلبة. بخلاف ذلك، استمر انتعاش المبيعات من الفوسفات ومشتقاته، على خلفية تزايد الأسعار العالمية للأسمدة وتوسع الطلب الخارجي الموجه نحوها، لتصل مساهمتها في التطور الإجمالي للصادرات إلى أكثر من النصف. كما ارتفعت، خلال الفترة ذاتها، المبيعات من باقي المواد الأخرى، وخاصة مواد التجهيز و الاستهلاك.

أما بالنسبة للواردات، فعقب فصلين متتاليين من الارتفاع المستمر، تراجعت قيمتها خلال الفصل الثاني من 2010، بما يعادل 0,2% بالمقارنة مع الفصل الذي يسبقه. و يعكس هذا الانتكاس النسبي تطورا متباينا لأهم المنتجات المستوردة. ففي الوقت الذي شهدت فيه الواردات غير الطاقية انخفاضا ب 2,4%، على أساس التغير الفصلي، في أعقاب تقلص المشتريات من السلع الاستهلاكية، ارتفعت المقننات من أنصاف المواد، لتصل مساهمتها في التغيير الفصلي للواردات إلى حوالي 1,7 نقطة. واستمر خلال الفترة ذاتها تنامي فاتورة الطاقة، بمعدل 7,4%، بسبب الارتفاع المهم الذي عرفته واردات الديزل وزيت الوقود.

وعموما، فقد ساهم ارتفاع الصادرات واستقرار الواردات في تحسن معدل التغطية ب 2,9 نقطة، على أساس التغير الفصلي المصحح من تأثيرات التغيرات الموسمية، ليستقر في حدود 47,6% خلال الفصل الثاني، كما انخفض العجز التجاري بحوالي 4,6% خلال نفس الفترة.

استمرار تحسن الأنشطة غير الفلاحية بوتيرة أكثر اعتدالا بالمقارنة مع بداية السنة

القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية
(التغير السنوي ب %)



المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط، مابعد النقط تقديرات

عقب التطور الملحوظ الذي عرفه النشاط الاقتصادي دون احتساب الفلاحة خلال بداية هذه السنة، تراجعت وتيرة نموه شيئا ما خلال الفصل الثاني من 2010، بسبب ضعف أداء كل من قطاعات الصناعة والبناء والاتصالات، التي لم تستطع بعد العودة إلى مسار نموها المحقق ما قبل 2008. بخلاف ذلك، حافظت أنشطة الطاقة والخدمات على معدلات نمو مرتفعة. ومن المنتظر أن يستمر تحسن الأنشطة غير



الفلاحية بنفس الوتيرة تقريبا، خلال الفصل الثالث من هذه السنة، كما توحى بذلك توقعات رؤساء المقاولات.

ضعف ديناميكية أنشطة الصناعة والبناء

يسير تعافي الأنشطة الصناعية من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة في مساره المتوقع بشكل عام، لكن تطورها يتم بخطى بطيئة بالمقارنة مع فترات التعافي التي تلت نوبات الركود السابقة. في هذا الصدد، تشير البيانات إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع، دون احتساب أنشطة التكرير، بمعدل لم يتجاوز 1,1%، خلال الفصل الثاني من 2010، على أساس التغير السنوي. و يعكس هذا التطور بالخصوص ضعف أداء الصناعات الغذائية و المعدنية، التي لا تزال أنشطتها دون اتجاهها العام للسنوات الخمس الأخيرة. بالمقابل، حقق إنتاج الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية تزايدا ملحوظا، أدى إلى رفع مساهمتها في التطور الكلي للقطاع الصناعي إلى حوالي 37% خلال الفصل الثاني من هذه السنة.

ومن المنتظر أن تشهد وتيرة نمو القطاع الصناعي بعض التسارع خلال الفصل الثالث من 2010، لتصل إلى حوالي 2%، على أساس التغير السنوي، مدفوعة أساسا بتوسع إنتاج الفروع الكيماوية، مع تحسن طفيف على مستوى أنشطة الصناعات المرتبطة بمواد التجهيز، على خلفية تحسن توقعات مناخ الأعمال بها.

على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية، تشير البيانات إلى أن الركود الاقتصادي الذي دخلته أنشطته، في أوائل سنة 2008، لم ينته بعد. ويرجح أن تكون عودة الانتعاش بطيئة شيئا ما، بالرغم من ظهور إشارات تؤكد حدوث بعض التحسن في أدائه خلال الفصل الثاني من هذه السنة، إذ ارتفعت مبيعات الأسمنت بحوالي 2,1%، بالمقارنة مع الفصل الأول، كما تزايد عدد فرص الشغل المحدثة بما يعادل 8,1% خلال نفس الفترة. غير أن هذه التطورات، و إن كانت ايجابية، لم ترق بعد إلى معدلات النمو المتوسطة المحققة ما بين 2005 و 2007. و من المنتظر أن يظل تحسن أنشطة القطاع ضعيفا خلال الفصل الثالث من 2010، إذ يرتقب ألا تتجاوز وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع 0,4%، على أساس التغير الفصلي، عوض 1,5% خلال الفصل الثاني. و هو ما يتوافق إلى حد ما مع توقعات مقاولات القطاع و التي تفيد تباطؤ نشاط البناء والطلبات الموجهة نحوه خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة للمعادن، فعقب أربعة فصول من النمو المطرد، استقر إنتاجها خلال الفصل الثاني من 2010 في مستويات تعادل تقريبا ما تم تحقيقه خلال الفصل الأول. ويؤكد هذا التحول في مسار تعافي القطاع، آراء المقاولات المستفاعة من بحوث الظرفية، التي أبانت عن تراجع مؤشر مناخ الأعمال المعدنية خلال الفصل الثاني بنحو 1,6 نقطة عن مستواه المسجل خلال بداية السنة. مع ذلك، تجتمع المؤشرات الخاصة بالمناخ الدولي للقطاع على تأكيد عودة نمو القيمة المضافة للقطاع نحو التصاعد، ولاسيما تلك المتعلقة بالطلب العالمي الموجه نحو الفوسفات و مشتقاته بالإضافة إلى التقلبات التي عرفتها أسعارها خلال الفصل الثالث. و تجدر الإشارة إلى أن السعر العالمي للفوسفات الثنائي أمينيوم قد حقق زيادة ب 12,7% خلال شهر ستمبر الماضي، بالمقارنة مع شهر يونيو.



الطاقة والخدمات الأفضل أداءا خلال الفصل الثاني

عادت المؤشرات الخاصة بالقطاع الطاقى إلى الارتفاع خلال بداية السنة الجارية، عقب ثلاث سنوات من الركود الحاد. واستمر خلال الفصل الثاني تحسن الأنشطة الطاقية، حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بـ4,2%، على أساس التغير الفصلي، مدفوعة بدعم متميز للأنشطة الكهربائية. وكانت هذه الأخيرة قد عرفت تطورا ملحوظا منذ نهاية السنة الماضية، على خلفية توجه التقلبات الظرفية للأنشطة المحطات الحرارية نحو الصعود مرة أخرى خلال نفس الفترة. فضلا عن ذلك، استفاد القطاع من ارتفاع إنتاج وحدة تكرير النفط بـ3,7%، مما عوض جزئيا الضعف الحاصل خلال 2009 من العرض المحلي من منتجات النفط المكرر. ولا تزال آفاق نمو القطاع الطاقى مواتية جدا خلال الفصول الموالية، بالنظر إلى استمرار تحسن إنتاج التكرير من الوقود 50 ppm، الذي سيعدم لا محالة ارتفاع أنشطة المحطات الحرارية العاملة بالوقود.

وفيما يخص قطاع الخدمات، يستمر خلال هذه السنة تحسن أنشطة السياحة، كما يوحي بذلك تطور معظم المؤشرات الخاصة بالنشاط. في هذا الصدد، ارتفعت القيمة المضافة للفنادق والمطاعم، المصححة من تأثيرات التغيرات الموسمية بـ4%، بالمقارنة مع الفصل الأول من 2010، وتزايد خلال الفترة ذاتها، عدد الوافدين والليالي السياحية بـ6,5% و7,3% على التوالي. ورغم هذه الإشارات الإيجابية، ينتظر أن يعرف نمو القطاع شيئا من التباطؤ خلال الفصل الثالث من 2010، متأثرا باعتدال وتيرة نمو عدد الوافدين من السياح الأجانب، ولاسيما المقيمين بأوروبا.

أما بالنسبة للنقل، فقد حققت القيمة المضافة للقطاع زيادة بـ1% خلال الفصل الثاني من 2010، بالمقارنة مع الفصل الأول. ويرجع ذلك بالأساس إلى الأداء المتميز لكل من أنشطة النقل البحري والسككي، بالموازاة مع تحسن الصادرات الوطنية من الفوسفات ومشتقاته على وجه الخصوص. على خلاف ذلك، لا يزال نشاط الملاحة الجوية المتعلقة بشركات الطيران الوطنية دون النتائج المحققة خلال السنوات الماضية، لاسيما وأن نموها قد استقر تقريبا خلال الفصل الثاني من 2010.

تقلص الأنشطة الفلاحية يستمر خلال الفصل الثالث

فيما يخص الأنشطة الفلاحية، استمر تقلص قيمتها المضافة بما يناهز 7,6%، خلال الفصل الثاني من 2010، بالمقارنة مع نفس الفترة من 2009. ويعزى هذا التراجع، الذي كان منتظرا عقب الزخم الذي عرفه نموها خلال الموسم السابق، إلى تراجع مردودية معظم المحاصيل الزراعية المبكرة. وهو ما يفسر في الغالب ارتفاع أسعار الاستهلاك المتعلقة بالخضر والفواكه الطازجة بما يعادل 2,7% و19,7% على التوالي خلال نفس الفترة. بخلاف ذلك، استمر تحسن الإنتاج الحيواني بوتيرة قد لا تتجاوز 5%، متأثرا بالأداء المتواضع الذي أبان عنه إنتاج الدواجن. ويتوافر الدعم الراهن للإنتاج الحيواني في تطور اللحوم الحمراء، على وجه الخصوص، حيث مكنت الظروف المناخية الجيدة من ارتفاع الوفورات الكئيبة وتقليص ارتفاع أسعار مواد العلف، مما ساهم في ارتفاع إنتاج المجازر بنحو 7%.



تطورات متفاوتة لمكونات الطلب الداخلي

حقق التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت زيادة ب 7,1% خلال الفصل الثاني من 2010، بالمقارنة مع نفس الفترة من 2010. و بلغت مساهمته في التطور الإجمالي للنتائج الداخلي الخام حوالي 2,2 نقطة خلال الفترة ذاتها. ويبدو أن التباطؤ الذي عرفه الاستثمار الصناعي، منذ الفصل الثالث من 2008، في سبيله إلى الانتهاء، إذ ظهرت مجموعة من الإشارات التي تشجع المقاولات على الاستثمار، مما أدى إلى ارتفاع الطلب من مواد التجهيز المستوردة بحوالي 1,3% على أساس التغير السنوي. بالموازاة مع ذلك، شهد الاستثمار الموجه نحو قطاع البناء تحسنا طفيفا، مستفيدا من النتائج الايجابية للقيمة المضافة للقطاع.

على مستوى الاستهلاك، استمر تحسن نفقات الأسر بوتيرة 4,8% خلال الفصل الثاني من 2010، مقابل 5,1% خلال الفصل الأول. و يدعم هذا التوجه الايجابي نتائج بحوث الظرفية الأخيرة التي أبانت عن تحسن آراء الأسر حول مستوى المعيشة والوضع المالي وفرص الشراء، وان ظلت دون التطور الملاحظ خلال بداية السنة. و بشكل اعم، فقد حقق مؤشر ثقة الأسر المغربية زيادة ب 1,2 نقطة، خلال الفصل الثاني، على أساس التغير السنوي، مقابل 3,2 نقطة خلال الفصل الذي يسبقه. كما عرف الطلب الموجه نحو المواد الاستهلاكية المستوردة تسارعا بنحو 5,4% خلال الفترة ذاتها.

ارتفاع محدود في معدل التضخم الكامن

سجل انخفاض في وثيرة التضخم خلال الفصل الثالث من هذه السنة، بالمقارنة مع الفصل الذي يسبقه (0,4% بدل 1,2%). ويبدو هذا التراجع أكثر وضوحا على أساس المقارنة الفصلية، حيث تقلص تغير أسعار الاستهلاك، بعد تصحيحها من التأثيرات الموسمية، من 0,4% خلال الفصل الثاني إلى 0,1 - % في الفصل الذي يليه. ويعزى هذا التحول إلى انخفاض أثمان بعض المواد الطازجة. بالمقابل، سجل معدل التضخم الكامن زيادة ب 0,6% خلال الفصل الثالث، في الوقت الذي ناهز فيه هذا التغير 0,2% خلال الفصل الذي يسبقه. ساهم غلاء بعض المواد المستوردة في هذا التضخم بقسط وافر، منها على الخصوص الحبوب والشاي.

تحسن تدفق صافي الكتلة النقدية

تميزت الوضعية المالية، خلال النصف الأول من هذه السنة، بضعف السيولة النقدية، لاسيما وان السوق المصرفية لا تزال تعاني من تداعيات عدة عوامل غير مشجعة كالعجز المستمر للميزان التجاري وانخفاض الاستثمارات المباشرة الأجنبية. في ظل ذلك، شهدت معدلات الفائدة شيئا من الارتفاع، غير أن التدخلات الفورية التي قام بها بنك المغرب قد ساهمت إلى حد ما في التخفيف من التوترات و الحد من وثيرة هذا الارتفاع.

و من المرتقب أن تتحسن وضعية السيولة بدءا من الفصل الأخير من السنة الجارية، نتيجة التدفقات النقدية التي سيتم تحصيلها، بداية، عن طريق الاقتراض الدولي للخزينة العامة، ثم عن طريق بيع



حصة من رأسمال شركة ميديتل لفائدة شركة أجنبية. بناء على ذلك، ينتظر أن يظل سعر الفائدة بين البنوك في مستويات قريبة من 3,25%.

و فيما يخص تمويل الاقتصاد، تجدر الإشارة إلى أن صافي النقد المحدث قد بدأ دورة جديدة من النمو منذ الفصل الرابع من 2009. غير أن وتيرة تقدمه تظل بطيئة شيئاً ما، كما لا يزال مستواه أدنى بكثير من اتجاهه العام. وتشير البيانات، في هذا الصدد، إلى تدفق محدث لم يتجاوز 12,1 مليون درهم، خلال الفصل الثاني من 2010، وهو ما يمثل زيادة ب 1,4% في الكتلة النقدية، على أساس التغير الفصلي المصحح من تأثيرات التغيرات الموسمية. وقد بلغت مساهمة القروض الموجهة نحو الاقتصاد في هذا التطور حوالي 2,2 نقطة خلال نفس الفترة، مستفيدة من التوجه الإيجابي الذي عرفته القروض الموجهة نحو كل من الخزينة و العقار.

توجه ايجابي لمؤشرات بورصة الدار البيضاء

تشهد سنة 2010 تحولا ايجابيا لأداء بورصة الدار البيضاء، إذ يتواصل مناخ من الثقة لاسيما على مستوى سوق الأسهم، رغم التباطؤ النسبي الذي عرفته مؤشرات السوق خلال الفصل الثالث من 2010، نتيجة تراجع نتائج المحاسبة المؤقتة للشركات المدرجة. و كان رد فعل السوق ايجابيا على اثر الإعلانات المتعلقة بعمليات الاندماج الاستراتيجي و كذا زيادة رأس المال وإصدار السندات من قبل بعض الشركات المدرجة. وعموما، فقد حقق مؤشر مازي ارتفاعا ب 1% خلال الفصل الثالث من 2010، على أساس التغير الفصلي، مما ساهم في دعم تطور الأداء السنوي للبورصة، ليصل رفع الزيادة، منذ بداية العام و حتى متم شهر شتنبر الماضي، إلى 13,9%.